

رغم تداعيات الأحداث التي مرت بها البلاد خلال عام ٢٠١٢ وتأثيرها بصفة خاصة على النشاطين العقاري و السياحي، إلا أن قوة المركز الاقتصادي للمجموعة مكنها من استيعاب الأثار المترتبة على تلك الأحداث و ذلك من خلال نشاطيها الرئيسيين وهما النشاط العقاري و السياحي، وقد قامت المجموعة باتخاذ الاجراءات التي أدت الى ارتفاع مبيعات النشاط العقاري، حيث بلغت المبيعات حوالي ٤,٥ مليار جنية مقارنة بحوالي ٣ مليار جنية خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة ارتفاع حوالي ٤٨% و التي تعتبر جيدة في ظل الظروف السائدة و تعكس ثقة العملاء بالمجموعة و مشاريعها، كما بقيت معدلات تحصيل المستحقات في حدود النسب المقبولة في هذه الظروف و بما يكفل استمرار المجموعة في الحفاظ على تحقيق العوائد المناسبة لمساهميها و توفير السيولة اللازمة لتنفيذ برامجها و خططها.

بلغ إجمالي الإيرادات المثبتة في عام ٢٠١٢ عن نشاط المجموعة خلال العام مبلغ و قدره ٤,٦٣٦ مليار جنية مقارنة بمبلغ ٥,٠٩٨ مليار جنية وفقاً للقوائم المالية المجمعة خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة انخفاض حوالي ٩% تقريباً و يرجع ذلك بصفة أساسية عدم اثبات الإيرادات لبعض الوحدات نتيجة للتأخير في جدول التنفيذ و التي ترجع إلى تداعيات الظروف الاقتصادية، بالإضافة إلى تراجع إيراد مبيعات أراضي الفيلات.

أما بالنسبة للشق السياحي فقد بلغ إجمالي حصة الشركات المالكة في إيرادات فنادق فورسيزونز نايل بلازا، و شرم الشيخ، وسان ستيفانو ، و النيل كيمبسنكي نحو ٤٢١ مليون جنية مصري في عام ٢٠١٢ مقارنة بمبلغ ٣٤٨ مليون جنية خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة ارتفاع ٢١% تقريباً و لا يزال النشاط السياحي لم يتعافى و يرجع ذلك بصورة رئيسية إلى استمرار تأثير الأوضاع الامنية للبلاد ، و ما ترتب عليه من تراجع في إعداد و نوعية السائحين خلال العام.

تمكنت الشركة نتيجة لوجود أنظمة رقابة داخلية على التكاليف من تحقيق نسبة صافي ربح مناسب في عام ٢٠١٢ و معززا قدرة الشركة على استيعاب التغيرات في الأسعار.

كما بلغ صافي الربح عن عام ٢٠١٢ حوالي ٥٤٥ مليون جنية مقارنة بحوالي ٥٧٨ مليون جنية وفقاً للقوائم المالية المجمعة خلال نفس الفترة عام ٢٠١١ و يرجع الانخفاض بصفة رئيسية التعديلات الضريبية و التي أثرت على الضرائب المسددة خلال العام.



أما نتيجة أعمال الشركة المستقلة (دون نتائج أعمال الشركات التابعة) فقد بلغ صافى ربح عن عام ٢٠١٢ حوالي ٢٩ مليون جنيه مقارنة بحوالي ٢ مليون جنيه خلال نفس الفترة عام ٢٠١١ .

بلغ إجمالي الأصول ٥٤,٩٦ مليار جنيه وفقاً للقوائم المالية المجمعة فى عام ٢٠١٢ ، و بلغ رصيد النقدية و الاستثمارات المالية حوالي ٢,١٤ مليار جنيه ، فى حين بلغ رصيد القروض و التسهيلات حوالي ٣,٦ مليار جنيه، بحيث تمثل نسبة القروض والتسهيلات إلى حقوق مساهمي الشركة الأم (Debt to equity) ١ إلى ٧ وهذه النسب تدل على مدى قوة المركز المالي للشركة وتدني مستوى القروض مقابل حقوق المساهمين وأصول الشركة.

